مقدمة

ليس بجديد القول بأن أزمة دارفور تعد واحدة من الأزمات المعقدة التى تواجه السودان فى الفترة الراهنة، ولا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من حالات عدم الاستقرار الداخلى، وإنما تتعدى ذلك إلى تهديد كيان السودان ذاته[١]، ولا يتوقف الأمر فى هذا الشأن على الأطراف المحلية، وإنما يتجاوز ذلك إلى تورط أطراف إقليمية ودولية – بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر فى الأزمة – مما أخرجها من محيطها الداخلى الوطنى إلى محيطها الخارجى فى بعديه الإقليمى والدولى؛ ليبدأ فصل جديد من تدويل الأزمة مع عام ٢٠٠٣م[٢].

ويمكن القول إن هناك دوافع خارجية عديدة لتدويل أزمة دارفور، فهى ذات طابع اقتصادى بالأساس، إلا أن لها أبعادا سياسية واستراتيجية لا يمكن إغفالها، ولاسيما أن السودان يعتبر منطقة مصالح اقتصادية كبرى بالنسبة للكثير من دول العالم، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين[٣].

وفى ظل نظام دولى أحادى القطبية تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة كبيرة، فقد وجدت الدول – الأقوى فى العالم حاليا – الأوضاع الداخلية بإقليم دارفور فرصة مناسبة لفرض أجندتها الخاصة على السودان، وهى تلك الأجندة التى تعكس مصالح سياسية واقتصادية واستراتيجية أمريكية، لعبت دورا كبيرا فى تدويل أزمة دارفور، ونقلها من نطاقها المحلى والوطنى، بل وحتى الإقليمى؛ لتصبح أزمة دولية تحظى باهتمام المجتمع الدولى، وتلفت أنظار الفاعلين فيه، سواء أكانوا دولا أم منظمات دولية حكومية أم غير حكومية، مع احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بقيـادة الأطراف الدولية فى أزمة دارفور[٤].

---

(١) «**ثورة دارفور.. أزمة السودان الجديدة**»، موقع الأزمات الدولية، تقرير رقم ٧٦، ٢٥ مارس ٢٠٠٤م:
http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Africa/Horn%20of%20Africa/Sudan/076-darfur-rising-sudans-new-crisis.aspx

2- Kibeida Ga'afar, "**Background of the Conflict**", in: Dr. Ibrahim Ali Hydar (editor), Darfur Report 2006, Sudanese Studies Center- Khartoum, First Edition ,Cairo, Dar Ghareeb,, P.49

(٣) الصين مازالت تبحث مع السودان قضية دارفور، صحيفة الشعب اليومية، ٨-٨-٢٠٠٨م:
http://arabic.people.com.cn/31660/6349070.html

(٤) محمد أحمد عبد الغفار، «التدخل الدولى عبر القوات الأممية واستراتيجية المقاومة الشعبية فى دارفور»، مجلة المنتدى، مركز الراصد للدراسات، العدد الرابع، إبريل، الخرطوم، ٢٠٠٧م، ص (١٩).

أولا أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كون مشكلة دارفور هى إحدى الأزمات الخطيرة التى تتعرض لها الدولة السودانية، وتهدد وحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، خصوصا وأن مشكلة الجنوب السودانى قد حسمت بالتصويت للانفصال فى ٩ يوليو ٢٠١١م.

كما أن هناك عدة أزمات أخرى تنتظر دورها للخروج من عقالها سواء كان ذلك فى الشرق، أو فى أقصى الشمال، أو فى المناطق الحدودية بين شمال وجنوب السودان، مثل ولايتى النيل الأزرق وجنوب كردفان، ومحصلة كل ذلك التفكيك للدولة السودانية، وانفراط عقدها إلى مجموعة من الدويلات الصغيرة[١].

من ناحية أخرى يشكل السودان عمقا استراتيجيا لمصر، ومن ثم عدم الاستقرار الأمنى والسياسى والاقتصادى فى السودان ستكون له انعكاساته على الأمن القومى المصرى.[٢]

ومن جانب آخر تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة فيما يلى:

---

(١) أمانى الطويل، «السودان بين إرادة الوحدة وخيار الانفصال»، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٣٧، يوليو، القاهرة،٢٠٠٧م، ص ٢٩- ٣٠.

(٢) تجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى حدود الولاية الشمالية فتحدها شمالا جمهورية مصر العربية، ومن الغرب الجماهيرية الليبية وولاية شمال دارفور، ومن الجنوب ولاية شمال كردفان، ومن الجنوب الشرقى ولاية الخرطوم، ومن الشرق ولاية نهر النيل، كما جرى تعديل على حدود دارفور فى عهد حكومة البشير يقضى بحرمان دارفور من المنفذ البرى على الحدود البرية المصرية والذى كان بطول ٢٠٢ كيلومتر، فى الوقت نفسه تم فتح منفذ برى جديد للإقليم الشمالى بطول ٩٧ كيلومترا على الحدود مع ليبيا، وبموجب هذه التعديلات الجديدة أصبح ميناء كرب التوم الذى كان تحت سيادة دارفور تابعا للإقليم الشمالى، وهذا الميناء قد استخدمه أهل دارفور فى رحلاتهم التجارية لمصر، وخاصة فى عهد المماليك، وبالتحديد فى عهد الملك الظاهر بيبرس، ولهذا سيطرت قضية ترسيم الحدود بين الولاية الشمالية وشمال دارفور على أعمال إحدى لجان التفاوض بين الحكومة والحركات المسلحة، الأمر الذى حتم على الحكومة الاتجاه لترسيم الحدود بإعادة كرب التوم من الشمالية إلى شمال دارفور، انظر:

- موقع الحكومة السودانية، ٢١-٩- ٢٠٠٨م:
http://sudan.gov.sd/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=230:2008-11-20-07-50-42&catid=43:2008-06-06-15-24-59&Itemid=71

- محمد آدم فاشر، «الجدوى من تعديل حدود إقليم دارفور لصالح الشمالية»، موقع سودان أون لاين ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٨م:
http://www.sudaneseonline.com/ar/article_23924.shtml

- لجنة ترسيم الحدود تفرغ من المرحلة الثانية وتشرع فى وضع العلامات النهائية، صحيفة الرائد السودانية،١٣-٧-٢٠١٠م.
http://alraed-sd.com/portal/permalink/37321.html

إن دراسة كيفية تطور الأزمة فى دارفور قد تصلح كنموذج لأى دولة؛ لعدم تهميش أو إهمال أى طرف من الأطراف داخلها، لأن ذلك يكون سببا لكافة التدخلات الخارجية سواء أطراف دولية أو إقليمية.

إن سياسة الحسم العسكرى الأمنى التى اتخذتها الحكومة السودانية تجاه أزمة دارفور تكاد تثبت فشلها، ومن ثم تعتبر نموذجا لأى دولة بعدم استخدام تلك الآلية لمعالجة القضايا والأزمات ذات الأبعاد المختلفة.

ثانيا: التعريف بإقليم دارفور:

يقع إقليم دارفور فى غرب السودان على الحدود مع تشاد من الغرب، ومن الجنوب الغربى إفريقيا الوسطى، وملاصق جنوبا بدولة جنوب السودان الوليدة، ومن الشرق كردفان، ومن الشمال الولاية الشمالية، وفى الشمال الغربى ليبيا، وتبلغ مساحة الإقليم حوالى (٥١٠,٨٨٨) كيلو متر، أى ما يعادل خمس مساحة السودان[١].

وعند استقلال السودان فى الأول من يناير عام ١٩٥٦م كانت دارفور وحدة إدارية واحدة (إقليم) يعرف بمديرية دارفور، ومنذ عام ١٩٩٤م تم تقسيم الإقليم إلى ثلاث ولايات[٢]، وهى ولاية شمال دارفور وعاصمتها (الفاشر) وهى العاصمة التاريخية للإقليم، وولاية غرب دارفور، عاصمتها (الجنينة)، وولاية جنوب دارفور وعاصمتها (نيالا)، ومثل جميع الولايات الأخرى فى السودان تقوم الحكومة المركزية فى الخرطوم بتعيين والٍ لكل من الولايات الثلاث[٣].

(١) صلاح الدين عبد الرحمن أبو دومة، «أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية»، المكتبة الوطنية الخرطوم، ٢٠٠٦م، ص (١٥).

(٢) انظر:

– حاتم على دينار، حريق دارفور.. قصة الصراع الأهلى والسياسى، هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، الخرطوم، ٢٠٠٦م، ص١٥–٢٣.

– د. أسامة على زين العابدين، «إقليم دارفور.. الجغرافيا والسكان»، موسوعة التوثيق الشامل فى السودان:
http://www.tawtheegonline.com/vb/showthread.php?t=18627

(٣) انظر:

الملاحق (خريطة السودان السياسية والإدارية).

– موقع الحكومة السودانية، تقسيم الولايات ٢٢ يوليو ٢٠٠٨م:
http://sudan.gov.sd/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=88:2008-07-22-22-07-20&catid=43:2008-06-06-15-24-59&Itemid=71

– صلاح الدين عبد الرحمن أبو دومة،مرجع سابق، ص ١٥.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الوزراء السودانى أقر مسودة قانون يقسم إقليم دارفور إلى خمس ولايات بدلا من ثلاث، وذلك فى ٥ مايو ٢٠١١م، وأوضح موقع مجلس الوزراء أن هذا القانون يأتى استنادا إلى دستور البلاد الانتقالى لسنة ٢٠٠٥م، والذى حدد بأن جمهورية السودان جمهورية لامركزية، وتتكون من ولايات يحدد التشريع القومى عددها وأسماءها وعواصمها وحدودها الجغرافية.

ويضمن مشروع القانون إلغاء ولايتى جنوب وغرب دارفور، وتقسيمهما إلى أربع ولايات، وهى:[١]

- ولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا، وتتكون من ١٠ محليات.
- ولاية شرق دارفور وعاصمتها الضعين وتتكون من ٥ محليات.
- ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة وتتكون من ٨ محليات.
- ولاية وسط دارفور وعاصمتها زالنجى وتتكون من ٨ محليات.

ومن الجدير بالذكر أنه فور إعلان مجلس الوزراء السودانى إجازة قانون رفع عدد ولايات دارفور من ثلاث إلى خمس، حتى دفعت القوى السياسية المعارضة بآراء ناقدة للقرار ورافضة له[٢].

❑❑❑

وينقسم الكتاب إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: أسباب اندلاع أزمة دارفور.

الفصل الثانى: دور الأطراف الدولية تجاه أزمة دارفور.

الفصل الثالث: دور الأطراف الإقليمية تجاه أزمة دارفور.

❑❑❑

(١) مجلس الوزراء يجيز مشروع قانون إلغاء وإنشاء ولايات بدارفور لسنة ٢٠١١م، موقع مجلس الوزراء السودان، ٥ مايو ٢٠١١م:

http://sudan.gov.sd/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=1167:-2011&catid=45:2008-06-06-15-26-14&Itemid=73

(٢) قوى المعارضة ترفض تقسيم دارفور، موقع الجزيرة، ٩-٥-٢٠١١م:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A1E9EA3D-9CBF-4892-BBE2-A356FA64AC5C.htm